

زولتان براني*

مواقف الجيوش من الثورات

تستعرض هذه الورقة المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في موقف الجيش من الثورة، وهي كثيرة ومتنوعة، وتختلف باختلاف طبيعة الجيوش والمجتمع الذي ينبثق منه، والبيئة الدولية التي يوجد فيها. انطلاقاً من ذلك، يرى الباحث أن مصير الثورات يتحدّد - مع استثناءات نادرة - بسلوك الجيش، سواء في انحيازه إليها أو للنظام القائم لمواجهتها.

يتطرق الباحث أيضاً إلى العوامل المجتمعية ودورها في تحديد سلوك الجيش وموقفه من الثورات، لا سيما في المجتمعات المتعدّدة إثنيًا أو دينيًا أو طائفيًا. ويقدم الباحث النموذج السوريّ مثالاً واضحاً ضمن الثورات والانتفاضات العربيّة.

ويخلص الباحث في نهاية ورقته إلى أن توقّع سلوك الجيوش تجاه الثورات ليس على درجة واحدة من السهولة أو الصعوبة في جميع الحالات، نظراً لكثرة العوامل التي يحتمل أن تؤثر فيها.

* أستاذ الحكامة في مركز فرانك إروين الابن في جامعة تكساس.

الثورة، فسنكون في موقعٍ قويٍّ يسمح لنا بالتكهن بمصيرها. فلماذا تتصرف الجيوش تجاه الثورات بهذه الكيفية؟ وما الذي يقرّر إن كانت ستدعم النظام القديم، أم الثوار، أم سيتوزع ولاؤها بين الطرفين؟ هل يمكن توقّع ردّة فعل الجنرالات تجاه الثورة في سياقٍ معيّن؟

” لا يمكن للثورات أن تنجح بعد انطلاقتها - إلا في ما ندر- من دون دعمٍ من الجهاز القمعي للنظام، وبالخصوص الجيش النظامي

إنّ كثرة المتغيّرات التي يمكن أن تؤثر في موقف الجيش من الثورة، هي ما يجعل إجراء قراءةٍ صحيحةٍ بالكامل لوقائع تلك الثورة أمراً صعباً. لكنني أعتقد أنّه بالإمكان الخروج فعلاً برأيٍ دقيقٍ حول مواقف الجيوش من الثورات؛ إذا امتلكتنا معرفةً كافيةً عن الجيش والدولة التي يُفترض أن يخدمها، وعن المجتمع الذي انبثق منه، والبيئة الدولية التي يوجد فيها. ولقد حاول باحثون عديدون تفسير الاعتبارات التي يضعها الجيش في حسابه عندما يقرّر موقفه وسلوكه تجاه الثورة. فأورد بعضهم عدّة عوامل مفسّرة لذلك في سياق دراستهم لهذه الظاهرة، في حين أولى آخرون لمتغيّرٍ واحدٍ أهميّةً تفوق ما لسائر المتغيّرات من قيمة^(٥). بيد أنّ اهتماماتهم، قد انصبّت في معظم الحالات إمّا على سمات القوات المسلّحة أو على طبيعة النظام أو على ملامح المجتمع. وأزعم في هذا السياق أنّ اعتماد منهجيّةٍ أكثر شموليّةً، تأخذ بعين الاعتبار جميع المصادر الرئيّسة التي يستقي منها الجيش معلوماته، من شأنه ليس فقط أن يُؤدّي إلى آراء أكثر دقّة بشأن الموقف المرجّح من الثورة، بل إنّه يوسّع أيضاً مجال تطابق هذه الآراء مع أوضاعٍ مختلفةٍ.

تخيّل معي السيناريو التالي: أنت محلّلٌ في منظمّةٍ استخباراتيّةٍ، ومهمّتك تقديم المشورة للحكومة بشأن الموقف الذي يُرجّح أن تتخذه

أثبتت الانتفاضات الأخيرة الواقعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرّةً أخرى، أنّ علماء الاجتماع - فضلاً عن السياسيّين والمحلّلين الاستخباراتيّين - يفتقرون إلى المقدرة على التنبؤ بالثورات. إذ يمكن أن نلاحظ بدقّة ظهور جميع أعراض نضوج الثورة على بلدٍ ما أو منطقةٍ ما، على غرار ما فعل لينين لما تكهّن بمستقبل أوروبا وقال كلماته الشهيرة: "أوروبا حبلت بالثورة"^(١). لكننا لا نعرف متى تندلع الثورة فيها فعلياً، هذا إن اندلعت بالفعل. ومن المدهش أن يستمرّ نظامٌ استبداديٌّ في الوجود العقد تلو الآخر، ثمّ يتسبّب حدثٌ تافهٌ في ظاهره في اندلاع ثورةٍ عارمةٍ ضده؛ قد تعمّ المنطقة برمتها في حالاتٍ نادرة. ومثالاً على تلك الأحداث، نذكر توزيع منشورٍ تنتقد الملك في صقلية في كانون الثّاني / يناير ١٨٤٨، وإهانة موظّفٍ بلديّةٍ لبائع خضّر في تونس في كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٠.

وعلى الرّغم من تواصل حيرتنا تجاه سبب انطلاق شرارة الثورات، فإننا على علمٍ بأمرٍ في غاية الأهميّة بشأنها: لا يمكن للثورات أن تنجح بعد انطلاقتها - إلا في ما ندر- من دون دعمٍ من الجهاز القمعي للنظام، وبالخصوص الجيش النظامي. لقد لاحظ لينين أنّه "لا يمكن لثورة جماهيريّة أن تنتصر، من دون مساعدة قطاعٍ من القوات المسلّحة الداعمة للنظام القديم"^(٢). وكان رأي أندرز جيفسكي واضحاً، عندما قال إنّ "الثورة لا يمكن أن تنتصر، مادامت الحكومة تحظى بولاء القوات المسلّحة"^(٣). وأيدت الدرّاستان المهمّتان - اللتان ركّزتا على دور الجيش في الأزمتا الثوريّة - هذا التصرّ، من خلال استنتاج أنّ مصير الثورات هو الفشل، إذا ما بقي الجيش على حاله واستخدمه النظام القائم بفعاليّة^(٤).

من المؤكّد أنّ موقف الجيش من الثورة، ليس العامل الوحيد الذي يسمح لنا بالتنبؤ بنجاحها في استئصال النظام القائم أو فشلها في ذلك. فالمسألة المهمّة هنا، هي أنّ دعم الجيش للثورة - أو حياده على الأقل - شرطٌ ضروريٌّ لانتصارها. وإذا ما استطعنا التنبؤ بموقف الجيش من

5 Chorley; Russell; & Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective", *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (2004), pp. 145-146; "Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring", *Comparative Politics*, vol. 44, no.2 (January 2012), pp. 130-135; Zoltan Barany, "Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military", *Journal of Democracy*, vol. 22, no.4 (October 2011), pp. 25-26; Derek Lutterbeck, "Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance", DCAF (Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces), SSR Paper 2 (2011), pp. 15-17.

1 V. I. Lenin, "Lecture on the 1905 Revolution", *Collected Works* (Moscow: Progress Publishers, 1964), vol. 23, p. 253.

2 Cited by D. E. H. Russell, *Rebellion Revolution, and Armed Force* (London: Academic Press, 1974), p. 3.

3 Stanislaw Andrzejewski, *Military Organization and Society* (London: Routledge & Kegan Paul, 1954), p. 71.

4 Katherine Chorley, *Armies and the Art of Revolution* (London: Faber & Faber, 1943); & Russell, *Rebellion Revolution, and Armed Force*.

وفي معرض هذا البحث، سأحدّد المصادر الأساسية المؤثرة في موقف الجيش من الثورات. وسأبدأ بالمتغيرات المرتبطة بالقوات المسلحة، ثم أنتقل إلى العوامل المرتبطة بالدولة، والمتغيرات الاجتماعية. وسأبيّن أخيراً احتمالات تأثير المحيط الخارجي في موقف الجنرالات من الثورات. وسأناقش في جميع ما سبق شتى العوامل، بدءاً من أكثرها أهميّة من الناحية العامّة في معظم السياقات.

العوامل العسكرية

إنّ الاعتبارات الخاصّة بالقوات المسلحة، هي العوامل الأهمّ في تحديد كيفية تعامل الجنرالات مع الانتفاضات. ويكمن أهمّ عامل في تماسك القوات المسلحة داخلياً، وذلك على الرغم من وجود عوامل أخرى تلعب دوراً حاسماً في تحديد موقف الجيش من الانتفاضات، إذا ما توفّرت الشّروط الصّحيحة. ولنستعرض الآن هذه المتغيرات بمزيد من التفصيل.

التماسك الداخلي للقوات المسلحة

يُعدّ التماسك الداخلي للقوات المسلحة، السّمة الأهمّ في تحديد ردّة فعلها تجاه الثورة. فمن شأن الجيش الموحد داخلياً، أن يقف موقفاً واحداً على الأرجح، سواءً كان ذلك بدعم النظام أو بالوقوف ضده. وفي هذا السياق، يُستبعد تأثره الكبير بالانشقاقات. وفي الحقيقة، يُعدّ التماسك الداخلي للجيش حصيلة تراكم عوامل عدّة، تتعلّق بإمكانية الانقسام داخله. فما هي المؤشّرات الدالّة على تماسك الجيش؟ أو بعبارة أخرى: ما هي الانقسامات المحتملة التي يمكن أن تؤثّر في وحدته؟ وما هي أشكال الانقسام التي ينبغي الانتباه إليها؟

الانقسامات العرقية - الدينية

كثيراً ما تمثّل الجيوش التي تتبع نظام التّجنيد الإلزامي بالخصوص، مقطعاً عرضياً يعكس كامل التركيبة السكانية للبلد. ففي الدّول متعدّدة الأعراق والأديان، غالباً ما تتأثّر القوات المسلحة بالانقسامات الطائفية والعرقية التي يعرفها المجتمع عموماً، وكثيراً ما تطغى الهوية العرقية و / أو الدينية على الهويات الأخرى؛ كهوية الجنود المحترفين، أو هوية مواطني الدولة أو معتنقي أيديولوجية معيّنة. وذلك حتّى عندما يبذل الجيش جهداً كبيراً في التثقيف العقائدي وبناء هوية مشتركة لعناصره. وفي بعض الأوضاع، قد تكون الانقسامات العرقية - الدينية في صفوف الضباط، هي الانقسام الأهمّ في كيان الجيش. ومن المرجّح، أن تحدّد تلك الانقسامات موقف الضباط؛ ولا سيّما إذا كانت المظالم العرقية - الدينية على صلة بالثورة.

القوات المسلحة في بلدٍ معيّن يشهد انتفاضة ثورية، فمن أين تبدأ في البحث عن أجوبة؟ وما العوامل التي تُغني بحثك؟ إنّ الغاية من هذه المقالة، هي تقديم أدواتٍ تسمح بإنتاج تحليلٍ منطقيٍّ متماسكٍ، وتقديم تقريرٍ غنيٍّ قدر الإمكان إلى الحكومة في ذلك الشّأن.

مصادر المعلومات

يستخدم الجيش عند صياغة موقفه من الثورة، أربعة مصادر معلومات؛ وهي - ابتداءً بأكثرها أهميّة - التالية: المؤسّسة العسكرية، والدولة، فالمجتمع، وأخرها المحيط الخارجي. فالمصدر الأهمّ من بين هذه المصادر هو أنّ على الجنرالات أن يدرسوا خصائص القوات المسلحة وأوضاعها وتركيباتها. ويتمثّل المصدر الثّاني للمعلومات، في الدولة؛ إذ هي التي تقف وراء عملية صنع القرار في الجيش، بما يتضمّن ذلك من معاملتها للقوات المسلحة، ومن سجلّ الحوكمة، ومن التّعليمات الصّادرة للجيش أثناء الثورة. أمّا المصدر الثّالث للمعلومات، فهو المجتمع، ولا سيّما العلاقات بين القوات المسلحة والمجتمع، والسّمات الرّئيسة للاحتجاجات أو التمرد. ويتمثّل آخر المصادر في الآثار التي يطبع بها الوضع الدّولي في الغالب موقف الجيش من الثورة، وفي أثر قضايا المدّ الثّوري أو خطر التدخّل الخارجي مثلاً في ذلك الموقف. وليست العوامل المنبثقة من هذه المصادر الأربعة منعزلةً عن بعضها البعض؛ بل يؤثّر أحدها في الآخر. ولما كان الاهتمام الأساس منصباً هنا على موقف الجيش من الثورات، فإننا سننظر إلى عوامل الدولة والمجتمع والخارج من منظور الجيش. ولهذا، فإن متغيّر "نظرة الجنرالات إلى النظام القائم"، الذي يمكن تصنيفه تحت خانة عوامل الجيش والدولة، يندرج ضمن إطار "الدولة".

من نافلة القول إنّ هذه العوامل التّوضيحية ليست متساوية؛ فبعضها يفسّر أكثر من غيره موقف القوات المسلحة من الثورة. كما أنّ القضايا بالغة الأهميّة في حالةٍ معيّنة، كالانقسامات الدينية بين الضباط، لا تحظى بأهميّة تُذكر في حالاتٍ أخرى، لا بل قد لا تدرج البتّة ضمن العوامل المذكورة. وعلى الرغم من انعدام نموذجٍ ذكيٍّ بوسعه أن يدلّنا مباشرةً على الموقف الذي سيّخذه الجيش حالما ندخل إليه المتغيّرات الملائمة، فإن الدلائل المستقاة من الثورات السابقة، تسمح لنا بالوصول إلى بعض التعميمات المفيدة. وفي نهاية المطاف، لا بدّ من الاعتراف بأنّ وزن كلّ متغيّر يتحدّد في هذا التحليل تبعاً لكلّ حالةٍ على حدة، وأنّه ليس هناك طرقٌ مختصرةٌ، ولا مندوحة عن معرفة الحالات الفرديّة التي تتأملها معرفة عميقة.

هذه الأحوال، يُرَجَّح أن يكون الشقُّ الأول أقلَّ تأييدًا للثورة من الثاني. وعمومًا، يُرَجَّح أن يتخذ الفريقان موقفين مختلفين من الرغبة في الثورة.

”

في بعض الجيوش، ينحدر الضباط من أصول اجتماعية مختلفة إلى حد كبير. فقد يكون بعضهم منتميًا إلى نخب اجتماعية، وعادة ما ينحدرون من أسر كانت الخدمة العسكرية فيها تقليدًا عريقًا رفيع الشأن، بينما ينحدر قسم آخر من منابت اجتماعية أقل نفوذًا

”

الانقسامات بين وحدات النخبة والوحدات النظامية

يلجأ كثيرٌ من الأنظمة الاستبدادية إلى تشكيل وحدات نخبة أو فروعًا خاصّة في الجيش، تكون مكتملة للقوات المسلحة. وتنضوي هذه الوحدات - في بعض الحالات - ضمن الهيكلية الإدارية للجيش، بينما تكون منفصلة عن الجيش النظامي ومستقلة عنه في حالات أخرى. وكثيرًا ما يكون السبب الرئيس الذي يقف وراء إنشاء هذه الأجهزة، متمثلًا في خلق تنافس مهني بين الجيش النظامي وقوات النخبة. فالنخب الحاكمة عمومًا لا تمنح الجيش ثقة كاملة، وترغب في تشكيل قوات منافسة تتبعها مباشرة وتضمن ولاءها. وتحظى قوات النخبة غالبًا بمعاملة أفضل من الجيش النظامي؛ إذ يكون لها رواتب أعلى، وامتيازات أكثر، وتجهيزات أحدث. ومن غير المستغرب أن تنشأ منافسات مؤسسية بين القوات النظامية؛ بسبب الاستياء الذي تشعر به، والحسد الذي تبديه نتيجة الأوضاع الأفضل للوحدات الخاصة. وغالبًا ما يتجلى الانقسام في المؤسسة العسكرية - الأمنية، في اختلاف درجات الولاء للنظام؛ إذ يُرَجَّح أن تكون وحدات النخبة أكثر ولاءً من الجيش النظامي الذي يتحوّل ولاؤه بسهولة أكبر إلى الثورة.

وبوسعنا أن نذكر أمثلة كثيرة على ذلك؛ فقد أسس الرئيس الغاني كوامي نكروما الحرس الرئاسي في عام ١٩٦٠، وكان وحدة بحجم سريّة، ما لبثت بعد ست سنوات أن أصبحت ١٢٠٠ جنديًا وضابطًا، وأصبح اسمها "فوج الحرس الرئاسي الخاص". وشكّل وجود هذه القوة الموازية المميّزة تهديدًا مباشرًا للاستقلال المهني للجيش النظامي ولصورته، كما رفع درجة الاستياء الموجود من نظام نكروما^(٧). وفي العراق وقع تأسيس الحرس الجمهوري النخبوي عام ١٩٦٩، على اعتبار أنه حرس شخصي للرئيس (لاحقًا الحرس الجمهوري الخاص،

لقد حاولت الدول متعدّدة الأعراق والأديان، وبطرقٍ شتى، أن تمنع المكونات العرقية والدينية في جيوشها من التكتل في مجموعاتٍ منظمّة. ففي الاتحاد السوفييتي مثلًا، كان المجنّدون الإلزاميون الذين هم من قومياتٍ مختلفة، يخدمون عمومًا في وحداتٍ مختلطةٍ في جمهورياتٍ بعيدةٍ عن بعضها البعض. ولم يكن الجنود الذين هم من بعض القوميات - كتركمانستان وأوزبكستان وغيرها من القوميات ذات الأغلبية المسلمة - يحملون أسلحة، وهم عادةً ما يخدمون في كتائب إنشائية ويؤدّون مهماتٍ غير قتالية^(٨). وفي بعض البلدان، تشكلت العلاقات بين الجماعات العرقية و / أو الدينية المختلفة موضوعًا خلافياً، إلى حدّ جعل النخب السياسية والعسكرية تُقصي السكان المهمّشين فعليًا عن القوات المسلحة، وغالبًا عن المؤسسة الأمنية - العسكرية برمتها. ونجد مثل هذه الحالة في الأردن والبحرين؛ إذ يصعب أن تجد أردنيين من أصل فلسطيني أو مسلمين شيعة في المؤسسة العسكرية. ولقد برزت الاضطرابات الجارية في البحرين تلك الإجراءات الاحترازية التي اتخذها النظام البحريني السني.

الانقسامات الاجتماعية السياسية بين النخب العسكرية

قد يختلف الجنرالات حول عددٍ من القضايا الاجتماعية السياسية وينقسمون؛ كقضايا التوجّه السياسي، والفروق المهنية، واختلاف الخبرات التعليمية. وبعض الجنرالات قد يدعمون النظام القائم، بينما يتعاطف آخرون مع أهداف المعارضة. وربما يختلف هؤلاء في شأن مسائل العقيدة وبرامج التسليح وطرق التدريب. كما يمكن للجنرالات ممّن تدربوا في أكاديميات النخبة العسكرية، أن يتحيزوا ضدّ زملائهم الذين تعلموا في مؤسساتٍ أدنى شأنًا. وفي جيوشٍ أخرى، كما هي الحال في كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا، تمثّل سنة التخرّج من الأكاديمية العسكرية عاملاً هاماً، يجري الاصطفاف داخل الجيش على أساسه؛ إذ يميل أفراد الدفعة الواحدة إلى التكتاف والتعاضد طيلة حياتهم العسكرية.

وفي بعض الجيوش، ينحدر الضباط من أصول اجتماعية مختلفة إلى حدّ كبير. فقد يكون بعضهم منتميًا إلى نخب اجتماعية، وعادةً ما ينحدرون من أسر كانت الخدمة العسكرية فيها تقليدًا عريقًا رفيع الشأن، بينما ينحدر قسم آخر من منابت اجتماعية أقل نفوذًا؛ أي من أسر ترى الانخراط في الجيش عاملاً أساسياً في ارتقاء المنزلة الاجتماعية. وفي

6 Debora Yarsike Ball, "Ethnic Conflict, Unit Performance, and the Soviet Armed Forces", *Armed Forces & Society*, vol 20, no.2 (Winter 1994), pp. 239-258

7 Simon Baynham, *The Military and Politics in Nkrumah's Ghana* (Boulder, CO: Westview Press, 1988), p. 139.

وفي كثيرٍ من الأنظمة العسكرية، نجد أحد الفروع (القوات البرية في الغالب) منخرطاً في السياسة، بينما تنقع الفروع الأخرى بالبقاء محايدةً. ونظام الكولونيلات (العقدا) اليوناني (١٩٦٧-١٩٧٤) خير مثال على ذلك؛ إذ كان بمنزلة مجلسٍ عسكريٍّ مكوّنٍ من ١٢ كولونياً من القوات البرية. وكان معروفاً عن سلاحَي الجوِّ والبحريّة عدم تحمّسهما لمساندة النظام، كما لم يكن لهما دورٌ بارزٌ في الحكم، حتّى أنّ ضباطاً من البحرية تورّطوا في أيار / مايو ١٩٧٣ في محاولة انقلابٍ مضادّ فاشلة^(١٠).

الانقسام بين الأجيال (الجنرالات في وجه صغار الضباط)

كثيراً ما يُعدّ الثّباين في وجهات النظر بين الشّباب والكهول مصدرًا للصّراع. ويتجلّى ذلك الصّراع بين الأجيال على نحوٍ خاصٍّ في القوات المسلّحة. إذ هي تنظيمٌ صارم التراتبية، يُترجم فيه العمر - أي فترة الخدمة - إلى رتبٍ أسمى، وإلى رواتبٍ أعلى، وامتيازاتٍ أكثر، ومسؤولياتٍ أكبر. ويغلب على الضباط الصغار أن يكونوا أكثر تحرراً ونزوعاً نحو الراديكالية. وهو ما يُرجّح ووقوفهم موقفاً داعماً للعمل الثوري. علاوةً على ذلك، ونظراً إلى قصر فترة خدمتهم في الجيش، فإنّ النظام القائم لا يمنحهم إلاّ صلاحياتٍ أقلّ، ولهذا يُرجّح أن يساندوا الثورات أكثر من زملائهم الأكبر سناً. وثمة العديد من الأمثلة عن انقلاباتٍ وثوراتٍ أيدها ضباطٌ صغارٌ، إثر تعارضهم مع رؤسائهم؛ مثلما حدث في مصر (سنة ١٩٥٢)، وفي تركيا (سنة ١٩٦٠) والبرتغال (سنة ١٩٧٤) وغانا (سنة ١٩٧٩).

جنود محترفون في مقابل مجندين تجنيداً إلزامياً

من أهمّ خصائص أيّ جيشٍ، صفة الجنود الذين يَنْصَوون تحت صفوفه، ومعرفة إن كانوا متطوعين بإرادتهم الحرّة أو مجندين لتأدية الخدمة الإلزامية. فالمتطوعون هم مجموعةٌ من الشّباب والشابات الذين اختاروا الخدمة العسكرية بمحض إرادتهم، وهم أميل إلى تبني تراتبية الجيش وانضباطه ونظام حياته الصّارم وقيمه المحافظة. ومن جهةٍ أخرى، يمثّل المجنّدون جميع مكونات المجتمع (أو يُفترض بهم أن يكونوا كذلك)، إذا ما وقع تجنيدهم بكيفيةٍ عادلةٍ. والمهمّ هنا، أنّ المجندين هم على الأرجح أكثر تعاطفاً مع الثورة ذات القاعدة الشعبية العريضة، بينما يرجّح أن يلتزم المتطوعون بموقف قيادة

وسُمّي أيضاً قوات الحماية الخاصّة في الحرس الجمهوري). وقامت هذا الحرس بمصداقيةٍ عاليةٍ في حروب العراق، وأصبح في عهد صدام حسين تحت قيادة ابنه قصي مباشرة^(٨). غير أنّه توجد بعض الأمثلة، التي لا تدعم فرضية ولاء قوات النخبة للنظام؛ فبعد الحرب العالمية الثانية، أنشأ إمبراطور إثيوبيا هيللا سيلاسي وحدةً عسكريةً ذات جرفيّةٍ عاليةٍ - تُدعى بالحرس الإمبراطوري - تدين له بالولاء شخصياً. وفي كانون الأوّل / ديسمبر ١٩٦٠، كان الحرس الإمبراطوري - وليس الجيش النظامي - هو من قام بمحاولة انقلابٍ، واستولى لفترةٍ وجيزةٍ على العاصمة أديس أبابا، مستغلاً وجود الإمبراطور خارج البلاد^(٩).

الانقسامات بين الجيش وأجهزة الدولة الأمنية الأخرى

في الدّول الاستبدادية، لا يكون المنافسون المؤسّساتيون للقوات المسلّحة النظامية من داخل الجيش بل من خارج هيكله التنظيمي؛ كالشّركة أو الشّركة السريّة، التي تغدو قويّةً وذات حظوةٍ عند النّظام (كجهاز الشّركة في عهد الرّئيس التّونسي زين العابدين بن عليّ، أو الشّركة السريّة في عهد الرّئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو). وقد يكون الدّافع وراء إنشاء أجهزةٍ أمنيةٍ مختلفةٍ، هو منح مناصب قياديةٍ لأعضاء الأسرة الحاكمة (كالبحرين وليبيا واليمن)، إضافةً إلى تحقيق التوازن بين نفوذ كلّ منها ونفوذ القوات النظامية. وينظر الجيش عادةً إلى هذه الكيانات بعين الرّيبة؛ لأنّه يشكّك في ولائها السياسيّ وفي مواقفها المحتملة من الثورة.

الانقسامات بين فروع القوات المسلّحة

غالباً ما يرتبط أفراد القوات البرية أو البحرية أو الجوية بفروعهم التي ينتمون إليها ارتباطاً وثيقاً. والحقيقة أنّ الفرع المعنيّ (البرّ أو البحر أو الجو)، هو الذي يشجّع مثل هذا الولاء ويغذّيه بعناية؛ لأنّه يعزّز في الجنود روح الرّفاقيّة والارتباط بذلك النّوع من السّلاح. ويختصّ كلّ فرعٍ من فروع المؤسسة العسكريّة بخصائصٍ معيّنة؛ فمثلاً، يُعدّ سلاح البحرية في كثيرٍ من الجيوش نخبويّاً، ويُعدّ سلاح الجوِّ متقدّماً تقنياً ومعتاداً على الأوضاع المريحة. ويعبر الارتباط بفرعٍ ما من السّلاح عن نفسه بسلوِكٍ مناوئٍ لفروع الأسلحة الأخرى.

8 Ibrahim Al-Marashi, "Iraq's Security and Intelligence Network: A Guide and Analysis", *Middle East Review of International Affairs*, vol. 6, no.3 (September 2002), available at: <http://meria.idc.ac.il/journal/2002/issue3/jv6n3a1.html>.

9 Ernest W. Lefever, *Spear & Scepter, Army, Police, and Politics in Tropical Africa* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1970), p. 146.

10 Zoltan Barany, *The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2012), pp. 131-132.

المسلحة الإمبراطورية إدارة مباشرة؛ فكان يُشرف شخصياً على جميع الترتيبات، من "رتبة رائد" وما فوقها، في جيشه القوي الذي يعدّ ٤٠٠ ألف جندي. هذا ما حوّل القوات المسلحة إلى "عملاق مُقعد"، غير قادر على القيام بفعلٍ جريٍّ^(١٣). وباختصار، فإن تاريخ الجنرالات كصناع قرارٍ عاملٍ ينبغي على المحلل المتيقظ أخذه بالاعتبار عندما يدرس ردة فعلهم تجاه الثورة.

الجيش. وبناءً عليه، فإن المتطوعين هم أكثر استعداداً من المجندين لاستخدام العنف ضدّ المتظاهرين.

تتفق انتفاضات القرن الحادي والعشرين جميعها مع هذه الافتراضات عملياً. فالثورات التي تحدث في دولٍ جيوشها مكوّنة من مجندين ينتمون إلى عامّة الشعب، غالباً ما تنجح. والأمثلة على ذلك كثيرة: صربيا والجبل الأسود (٢٠٠٠)، وجورجيا (٢٠٠٣)، وأوكرانيا (٢٠٠٥)، ولبنان (٢٠٠٥)، وقرغيزستان (٢٠٠٥)، وتونس (٢٠١١)، ومصر (٢٠١١). وعلى النقيض من ذلك، لم تنجح الثورات التي وقعت في الدول التي تتكوّن جيوشها من متطوعين محترفين انضموا إلى القوات المسلحة عبر التطوع أو التجنيد الانتقائي. ومثال ذلك ما وقع في بورما (٢٠٠٧)، وزيمبابوي (٢٠٠٨)، وإيران (٢٠٠٩)، والبحرين (٢٠١١)^(١٤).

”
النخب العسكرية التي لم تتعدّ اتخاذ قرارات مهمة، والتي تكون أنظار الحكام المدنيين مسلّطة عليها باستمرار، قد تتردّد أو تمتنع عن الإقدام على فعلٍ حاسمٍ“

استقلالية الجنرالات في اتخاذ القرارات

ما مدى حرية الجنرالات في اتخاذ القرارات؟ هل هم مقيّدون بقرارات حكامهم المدنيين، أم يُسمح لهم باتخاذ خياراتٍ مستقلةٍ تتعلق بشؤونهم المهنية؟ إنّ مآتى طرح هذين السؤالين يكمن في الفروق القائمة داخل القوات المسلحة بين ما يدعوه صامويل هنتينغتون "السيطرة الموضوعية" (تلك التي يتمنّع الجنرالات في ظلّها بقدرٍ كبيرٍ من الاستقلالية المهنية)، و"السيطرة الذاتية" (وهي التي يخضع فيها الجنرالات لرقابةٍ دقيقة، ولا يتمنّعون إلا بحدٍّ أدنى من صلاحيات اتخاذ القرار)^(١٥). ففي بعض الدول، تمسك الدولة زمام الجيش بقبضةٍ قوية؛ إمّا بسبب تدخلٍ سابقٍ له في السياسة (كالأرجنتين)، أو بسبب الخوف من أن تؤدّي استقلالية قرار الجنرالات إلى زيادة استقلاليّتهم عن الحكومة، ممّا قد يتحوّل في نهاية المطاف إلى تدخلهم في السياسة (كالهند واليابان).

العوامل المتعلقة بالدولة

ثمّة متغيّرات أقلّ عدداً، وعلى الجيش أن يأخذها بعين الاعتبار، في ما تعلق بجانب الدولة من المعادلة. غير أنّ هذه المتغيّرات هي ذات أهميةٍ شديدةٍ في معظم الحالات، ونعني تحديداً المتغيّرين الأولين؛ وهما: معاملة النظام للجيش، وتقييم الجنرالات أداء النظام. فكلٌّ من الطرفين يمكن أن يقلب الميزان ويصبح عاملاً حاسماً في موقف القوات المسلحة من الثورة.

معاملة النظام للجيش

بعد استبعاد تأثير العوامل الأخرى، يُلاحظ أنّه إذا ما عامل النظام القوات المسلحة معاملةً جيّدة، فمن المرجّح أن يسانده الجنرالات في حال اندلعت ضده ثورة. والعكس أيضاً صحيح؛ فإذا كانت معاملة النظام للجيش سيئة، فيرجّح أن ينقلب العسكر على حكامهم المدنيين. وتتطوي المعاملة المتحدّث عنها - في هذا السياق - على عدّة عناصر؛ **أولها:** هل يعتني النظام بالقوات المسلحة من الناحية المالية؛ وذلك بمنح الجنود المحترفين بالخصوص الذين هم في السلك العسكري - ضباطاً وضباط صفّ وجنوداً متطوعين - رواتبٍ وامتيازاتٍ لائقة؟ **ثانيها:** هل يؤمّن النظام للقوات المسلحة القواعد والأسلحة والوقود وقطع الغيار وغيرها من الأدوات الضرورية لتنفيذ مهامها؟ **ثالثها:**

ويكمن لبّ المسألة، في أنّ النخب العسكرية التي لم تتعدّ اتخاذ قراراتٍ مهمة، والتي تكون أنظار الحكام المدنيين مسلّطة عليها باستمرار، قد تتردّد أو تمتنع عن الإقدام على فعلٍ حاسمٍ. وفي بعض الحالات، تشعر هذه النخب عملياً بالشّلل أمام المسؤولية الهائلة الملقاة على عاتقها؛ إذ ما الموقف الذي يجب أن تتخذه تجاه النظام؟ أهو مساندة أم الانقلاب ضده؟ وخير مثال على ذلك ما حدث لقيادة الجيش الإيراني أثناء الثورة الإسلامية ١٩٧٨-١٩٧٩؛ تلك الثورة التي أطاحت بالشاه محمّد رضا بهلوي. وقد أدار الشاه شؤون القوات

11 Lutterbeck, pp. 16-17.

13 Steven R. Ward, *Immortal, A Military History of Iran and Its Armed Forces* (Washington: Georgetown University Press, 2009), pp. 210-218.

12 Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957), pp. 79-83.

هل تتدخل الدولة في الشؤون المهنية للجيش كالتدريب والتّريقات الاعتيادية، وتحاول التحكم في أدقّ التفاصيل الخاصة بالحياة العسكرية؟ **رابعها:** هل يستند النظام إلى مبادئ الأقدمية والجدارة في إقرار التّريقات داخل صفوف الجنرالات؟ **خامسها:** هل توزّط الدولة الجيش في مهمّات مهوَّرة وغير ضرورية وتفتقر إلى الشعبية في صفوف الجيش؟ **سادسها:** هل يشجّع النظام على جعل القوّات الحكومية تحظى باحترام شعبيّ واسع، وتمتّع بمنزلة اجتماعية رفيعة؟

ومن المهمّ التأكيد هنا على أنّ هذا المتغيّر في حدّ ذاته متعدّد الجوانب. فإدارة النظام للقوّات المسلّحة، تقوم في نهاية المطاف على عدّة عناصر: الرّواتب، والامتيازات، وامتلاك الأسلحة، ودرجة تدخل الدولة، والسّماح للجيش بالقيام بأنشطة إضافية (كالأعمال، والإعلام... إلخ). وحتى في حالة الاعتناء جيّدًا بالجيش، فرمّا ينقلب ضدّ النظام إذا لم تُلبّ مصالحه الأخرى؛ كالمنزلة الاجتماعية أو التّفوذ السياسي.

توجهات النظام للجيش

وتحتج القوّات المسلّحة أثناء الانتفاضات الثّورية إلى أوامر لا بسبب فيها من قاداتها المدنيين. ومن تلك الأوامر ما يتعلّق بطبيعة المرحلة التي يتعيّن على الجيش أن يتدخل فيها، وبأَيّ طريقة؟ فهل تستخدم أسلوب الشّربة ضدّ المتظاهرين، أم عليها أن تلجأ إلى الأسلحة الثّقيلة والدّخيرة الحيّة ضدّهم؟

وهنا نذكر مثالاً على ما ذهبنا إليه، ويتمثّل في الجيش المصري إبّان الانتفاضة الأخيرة. فعلى الرّغم من أنّه كان محطّ عناية مائيّة كبيرة (بمنح الرّواتب الجيدة، أو بالسّماح له بإدارة جزء كبير من الاقتصاد المصري)، فإنّه لم يكن مقتنعاً بما حصله من الامتيازات. ويعود ذلك إلى أسباب عدّة، نجلها في التالي: ١- تراجع نفوذه السياسي، ولا سيّما في مواجهة جهاز الأمن الداخلي، ٢- ازدياد الشّديد لابن مبارك القوي جمال، الذي كان يهيئاً لخلافة والده، ٣- عجز النظام عن إيجاد الحلول لمشاكل البطالة والتطرف الإسلامي.

إنّ على القادة السياسيين أن يتّخذوا هذه القرارات وأن ينقلوها بوضوح إلى القيادة العسكرية. فإذا تلقت أهدافاً واضحة من القيادة السياسيّة، فإنّ قيادة الجيش تتصرّف في التّعامل مع الثّورة بكيفية مختلفة عمّا إذا تلقت إشارات متضاربة أو رسائل متردّدة أو متناقضة أو لم تتلق أيّ توجيه على الإطلاق. ومن السهل تقدير أهميّة الفروق بين القيادة الواضحة والقيادة المرتبكة إذا قارنا التّوجيه الذي تلقّاه الجيش الإمبراطوري الرّوسي عشية انتهاء الحروب الخاسرة في ثورة عام ١٩٠٥ الفاشلة، بالتّوجيه الذي تلقّاه في ثورة شباط / فبراير ١٩١٧ المنتصرة^(١٤).

نظرة الجنرالات إلى النظام القائم

كيف تقيّم القيادة العسكريّة العليا النظام؟ هل يعدّ الجنرالات النّخب السياسيّة شرعيّة؟ هل يعتقدون أنّ النظام يحظى بالشّعبية في المجتمع عمومًا، أم يرون أنّ غالبية الشّعب راغبة في استبداله؟ إنّ مساندة النّخب العسكريّة نظامًا تعتقد أنّه قويّ وشعبيّ وتسعى أقلّيّة صغيرة من المتمرّدين الراديكاليين لإطاحته، هو موقف مرّجح أكثر من تأييد تلك النّخب لنظام تعدّده ضعيفًا وفاقدًا للشّعبية ومن السّهل إسقاطه. وممّا لا شكّ فيه أنّ نظرة العسكر السّلبية لشرعيّة النظام، كانت من الأسباب المهمة لتأييد الجيش للثورات في رومانيا (١٩٨٩) وتونس (٢٠١١) ومصر (٢٠١١).

العوامل المجتمعية

يشكّل المجتمع الذي ينثر بذور الثّورة، المصدر الرّئيس الثّالث للمعلومات المتوقّرة عن الثّورة بالنّسبة إلى الجيش. ويتأثر سلوك الجيش تجاه الثّورة كثيرًا بالسّمات المختلفة للتظاهرات. إذ غالبًا ما يُحدّد حجم التظاهرات ردّة فعل الجيش ويقرّر تدخله أو عدم تدخله لقمعها. بيد أنّ تركيبة المحتجين وطبيعة الاحتجاجات، من شأنهما التأثير بقوة في كفيّة ردّ الجيش على تلك التظاهرات. وثمة عوامل مجتمعيّة أخرى تنضاف إلى ذلك؛ هي تصوّر الجنرالات لحجم الدّعم الشّعبي للثّورة، ودرجة التّهديد الذي تمثّله بالنّسبة إلى النظام.

كما يصبح موقف الجيش من شرعيّة النظام بعد الهزيمة العسكريّة موقفًا سلبيًا في الغالب. وكثيرًا ما تحظى الثّورات في أعقاب الحروب

14 Theda Skocpol, *State and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China* (Cambridge University Press, 1979), pp. 95-99.

النظام للمتظاهرين. ومن الأمثلة القريبة على ذلك: قمع الجيش السوري العنيف للاحتجاجات السلمية في درعا (آذار/ مارس ٢٠١١).

سجل سلوك الجيش تجاه المجتمع

إن المؤسسة العسكرية ليست جزءاً من الدولة فحسب، بل هي أيضاً من المجتمع الذي ينتمي أفرادها إليه. ويرجع أن يؤثر سلوك القوات المسلحة تجاه المجتمع في حساباتها بشأن أي جانب من الثورة يجب أن تتدخل لصالحه. فالجيش الذي يقمع التظاهرات بوحشية، وينتهك حقوق الإنسان، ويتورط في أعمال فساد واسعة النطاق، ويعامل الناس عموماً معاملة سيئة؛ سيقف مع النظام القائم على الأرجح، ولن يدعم القوى الثورية التي ما إن ينقشع غبار الثورة حتى تخضعه للمحاسبة على جرائمه السابقة. ولهذا السبب، من غير المستغرب مثلاً، تخلي الكتلة العسكرية الحاكمة في تشيلي عن السلطة في عام ١٩٩٠، بشرط أساسي يتمثل في منح النظام السابق حصانة من المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي.

شعبية الثورة

ثمة عامل آخر يدخل في حسابات الجيش، بشأن كيفية التعامل مع الثورة، وهو تصور الجنرالات للدعم الشعبي الذي تحظى به الثورة. فإذا استثنينا تأثير العوامل الأخرى المذكورة أعلاه، فإن الجنرالات يدعمون الثورة على الأرجح، عندما تحظى بدعم اجتماعي واسع، والعكس صحيح؛ إذ من المستبعد أن تنال مساندة الجيش إذا لم تدعمها شريحة واسعة من السكان.

ومع ذلك، وكما هي الحال دوماً، من الضروري معرفة جميع جوانب الحالة العيانية. فإذا كان لدى الجنرالات مثلاً امتيازات كثيرة سيخسرونها إذا ما أطاحت الثورة ذات القاعدة الشعبية العريضة بالنظام، فإنهم سيقفون ضد الثوار. وسيتخذون الموقف نفسه إن تورط الجيش مثلاً في انتهاكات حقوق الإنسان، وتوقع أن يخضع للمحاسبة أو أن يقوم النظام الجديد بتخفيضات كبيرة في موازنة الدفاع. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك الانتفاضة في سورية؛ إذ لم تمنع قاعدتها الاجتماعية العريضة النخبة العسكرية العلوية من القتال حتى النهاية؛ لأنها لا تنتظر رحمة من جانب الثورة في حال انتصارها، نظراً إلى تاريخ الصراع وتاريخ النخبة العسكرية العلوية في عهد آل الأسد (حافظ الأسد [١٩٧٠-٢٠٠٠] وابنه بشار [منذ عام ٢٠٠٠]).

حجم التظاهرات وتركيبة المشاركين فيها وطبيعتها

يظطلع حجم الاحتجاجات بدور كبير في تحديد سلوك الجيش. فالتظاهرات الصغيرة لا تستدعي التدخل عادة؛ لأن بوسع الشرطة أو الأجهزة الأمنية أو القوات شبه العسكرية أن تتعامل معها. وإذا وقع نشر وحدات الجيش لمواجهة احتجاجات صغيرة نسبياً (وخصوصاً إذا ما وصلت إلى مكان الاحتجاجات في عربات مصفحة تُستخدم غالباً للتخويف لا غير)، ففي ذلك إشارة إلى أن النظام مصمم على سحق الاضطرابات بسرعة. وكلما اتسعت رقعة التظاهرة، ازداد احتمال تدخل الجيش النظامي لمواجهتها. فالتظاهرات الحاشدة التي يشارك فيها عشرات الآلاف من المحتجين، تؤدي عموماً إلى نشر وحدات الجيش. ومع ذلك، ليس ثمة رابط واضح بين حجم الحشود واحتمال فتح الجيش النار عليها. ويتوقف قرار الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين على عاملين مترابطين: تركيبة التظاهرات، وطبيعتها.

إن أهم ما يحدد سمات التظاهرات، هو معرفة هوية المتظاهرين؛ أي إن كانوا يمثلون طبقاً واسعاً من المجتمع، أم فئة / فئات معينة منه؟ كما أن احتمال استخدام الجيش للعنف إذا كان المتظاهرون شباباً راديكاليين أكبر بكثير مما لو كانت التظاهرة تضم رجالاً ونساءً وأطفالاً من كل الأعمار، يمثلون رؤى سياسية مختلفة. ويوجد عامل آخر مهم، هو الهوية الدينية - العرقية للمتظاهرين، ولا سيما إذا كانت مختلفة عن الهوية الدينية-العرقية السائدة في الجيش. ولقد كان السبب الأهم وراء دعم الجيش البحريني نظام الملك حمد في الثورة الأخيرة، الاختلاف بين الهوية الدينية للجيش والنخب الحاكمة (مسلمين سنة) من جهة والمتظاهرين من جهة أخرى (معظمهم من الأغلبية الشيعية المهمشة).

ويتخذ بعض الاحتجاجات صورة مسيرة سلمية، بينما تتحول احتجاجات أخرى إلى مواجهات جسدية مع قوات الأمن أو مع متظاهرين مناوئين للسلطة أو حتى مع المارة في الطريق. ومن الواضح أن طبيعة الاحتجاجات تدخل في حيز تحديد كيفية تعامل الجيش معها. وعلى العموم، كلما كانت الاحتجاجات أكثر عنفاً، زاد احتمال مواجهة الجنود لها بعنف. ومن النادر عملياً، أن ينزل الجيش لمواجهة تظاهرات سلمية منظمة قانونياً. وإذا حدث ذلك وفعل، فمن النادر أن يقمعه بعنف. وقد يقوم الجيش بسحق المسيرات السلمية أحياناً، لكن هذا الأمر نادر الحدوث بالتأكيد، كما قد تندر في الغالب مهادة

مساعي الثوار للحصول على دعم الجيش

من الصور المتكررة في الثورات قيام المعارضين بوضع باقات الزهور على أبراج الدبابات التي أرسلت لتخويف المحتجين أو إطلاق النار عليهم. فغالباً ما يُدرك المشاركون في الثورة أنه لا مفرّ لهم من الحصول على دعم الجيش؛ حتى يحققوا الانتصار. وتاريخ الثورات حافلٌ بمناشدات الثوار للجنود من خلال دعوات التأخي والحملات الإعلامية ومحاولات استغلال السخط الشعبي وتردّي الروح المعنوية في صفوف القوات المسلحة، وإطلاق الوعود باتباع سياسات تصبّ في صالح المتعاطفين مع الجيش ومع الانتفاضة في حال انتصارها. وفي معظم الحالات، يكون ضباط الرتب الدنيا والمتوسطة وضباط الصف والجنود العاديون أكثر تقبلاً لمناشدات الثوار من الجنرالات؛ لأنه غالباً ما تكون روايتهم متدنيةً نسبيّاً، ويشكون المعاملة السيئة، ويتوقعون مكاسب أقلّ من الضباط الكبار إذا استمر النظام القائم. ولقد استخدم الثوار دعوات التأخي على نطاق واسع في كثيرٍ من الثورات؛ مثل فرنسا (١٧٨٩، ١٨٤٨، ١٨٧١)، وروسيا (١٩١٧)، والمجر (١٩٥٦)، وإيران (١٩٧٩)، والثورات العربية الحديثة كافةً، باستثناء ثورة البحرين.

المتغيرات الخارجية

إنّ جميع العوامل المؤثرة في كيفية تعامل الجيش مع الثورة، هي عوامل داخلية؛ بمعنى أنها تنبع من داخل الجيش أو من الدولة أو من المجتمع. ومع ذلك، فربما يكون للمحيط الخارجي - الإقليمي والدولي - تأثيرٌ ما في موقف الجيش من الثورة؛ إذ قد يغيّر قرار الجنرالات المتعلق بكيفية التعامل مع الثورة.

إمكانية التدخل الخارجي

إنّ إمكانية التدخل الخارجي في كثيرٍ من الأوضاع، هي المتغيّر الخارجي الأهمّ في الدول التي تشهد انتفاضاتٍ ثوريةً. وهنا يُطرح سؤالان أساسيان: هل ثمة إمكانية واقعية للتدخل الخارجي؟ ولصالح من ستدخل القوى الخارجية؛ لصالح الثورة أم لصالح النظام القائم؟

وعلى الرغم من أنّ خطر التدخل الخارجي غير مطروح في كثيرٍ من الثورات، فإنّه من الصعب إغفال أهميته كمعطى في بعض الحالات. ففي ثورة ليبيا التي وقعت مؤخراً، دفعت الغارات الجوية المتوقعة لحلف الناتو الكثيرين من ضباط القذافي إلى الانشقاق، بل وإلى الانضمام إلى الثوار في حالات كثيرة. ولكن في حالاتٍ أخرى - كما هي

الحال في البحرين - لم يترك تدخل مجلس التعاون الخليجي لدعم النظام القائم أي أثرٍ في حساب النخب العسكرية البحرينية؛ نظراً إلى ولائها الراسخ للملك. واقتصر دور التدخل على تسهيل عملهم في قمع المعارضة.

لقد عُرف عن بعض الجيوش عدم دخولها في معارك مع القوات الغازية في كثيرٍ من الأوضاع المختلفة. فمثلاً، ظلّ الجيش التشيكوسلوفاكي المدرب أحسن تدريبٍ والمسلّح أفضل تسليحٍ في ثكناته أثناء احتلال القوات الألمانية للبلاد عام ١٩٣٨. وبعد ثلاثين عاماً، اجتاحت القوات السوفييتية مدعومةً من الدول الأعضاء في حلف وارسو تشيكوسلوفاكيا لقمع حركة ربيع براغ الإصلاحية. ومرةً أخرى تخلف جيش الشعب التشيكوسلوفاكي عن قتالها. إنّ من شأن الامتناع عن القتال، أن يقدّم معلوماتٍ مفيدةً أيضاً؛ لتحليل الخبراء، وللتعامل المحتمل للجيش مع الاضطرابات المحلية.

المدّ الثوري

تشهد لحظاتٍ نادرةً في التاريخ تعاقباً سريعاً لعددٍ من الثورات؛ إذ عادةً ما تمتدّ "العدوى" الثورية إلى الدول المجاورة. وتُدعى هذه الظاهرة بـ "المدّ الثوري". وقد حدثت هذه الظاهرة في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، وفي جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق (في الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨)، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ٢٠١١. وفي حالاتٍ نادرةٍ جداً، تنتقل الثورات فعلياً من قارةٍ إلى أخرى، كما حدث بين أوروبا وأميركا اللاتينية في الفترة الممتدة من ١٨٤٨ إلى ١٨٤٩^(١٥). فكيف يؤثّر هذا المدّ الثوري في حسابات الجنرالات؟ إنّ الضباط الذين شاهدوا للتوّ نظاماً يسقط في دولةٍ مجاورة، سيضعون ذلك في حساباتهم، وسيميلون إلى دعم الثورة في بلدهم أكثر من الوقوف في وجه "مدّ التاريخ" والوقوف إلى جانب ما يعدونه قضيةً خاسرةً. وعلى النقيض من ذلك، يضاعف المصير الذي لقيه الحكام الديكتاتوريون في أماكن أخرى من جهد الجنرالات للبقاء في السلطة وسحق الثورات. فمثلاً أدرك القادة البورميون أثناء "ثورة الزعفران" عام ٢٠٠٧ أن مصيرهم لن يكون أفضل من مصير تشاوشيسكو. كما لا يسع أحداً التشكيك في أنّ مصير القذافي والقادة الآخرين المخلوطين في المنطقة، كان حاضراً في ذهن بشار الأسد عند اندلاع الحرب الأهلية في سورية^(١٦).

15 Kurt Weyland, "The Diffusion of Revolution: '1848' in Europe and Latin America", *International Organization*, vol. 63, no.3 (July 2009), pp. 391-423.

16 Christina Fink, "The Moment of the Monks: Burma, 2007", in Adam Roberts and Timothy Garton Ash, (eds.), *Civil Resistance and Power Politics* (Oxford: Oxford University Press, 2009), p. 361.

انفتاح الضباط على الخارج

في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩، قرّر الجيش الروماني - وبعد فترة قصيرة من التردد - أن يدعم الشعب ضدّ نظام تشاوشيسكو؛ لعدّة أسباب متوقّعة. فقد كان جيشاً من المجنّدين، تختلف قيادته مؤسسياً مع الشرطة السريّة التي كانت تتمتع بمعاملة تفضيلية من النظام. ولم يكن احترام الجنرالات كبيراً لنظام تشاوشيسكو، في حين واجهوا تظاهرات سلمية حاشدة يمثّل المشاركون فيها المجتمع الروماني برمته، وكانوا موقنين بزوال الأنظمة الشيوعية المتسارع في أوروبا الشرقية^(١٨). وقد نجحت الثورة، وكانت حالة التغيير العنيف الوحيدة للأنظمة في المنطقة، بفضل الدعم الحاسم للجيش.

لم يكن نظام الجنرالات في بورما عرضةً لخطرٍ جدّي في عام ٢٠٠٧، لعدّة أسباب يمكن توقّعها؛ وأهمّها أنّ القيادة العسكريّة، قد بقيت من دون شكّ موحّدة الرّغبة في البقاء في السّلطة، على الرّغم من إجماعها على رفض استخدام العنف ضدّ الرّهبان العزل. لقد كان القادة العسكريّون هم النظام، وكان الجيش قوّةً محترّفةً. ولم ينجح الثوّار في إقناع الجنود بمساندة قضيتهم، ربّما لأنّ المنشقّين المحتملين قد أدركوا أنّهم قد يدفعون هم الثمن في النهاية، إذا لم تتمكّن الانتفاضة من إسقاط الجنرالات^(١٩).

لقد كان دعم الجيش التونسي لانتفاضة بلاده متوقّعا، مثلما كانت معارضة الجيش البحريني العنيفة للتظاهرات أمراً متوقّعا. ذلك أنّ الجيش الأوّل كان جيشاً من المجنّدين الإلزاميين، وكان جزءاً هامشياً من مؤسسة بن علي الأمنية، الأمر الذي جعل شرعية النظام ضعيفةً في نظر الجنود، بينما حظيت الانتفاضة بشعبية واسعة، وكان الجنود منفتحين على دعوات التآخي. أمّا الجيش الثّاني، فقد كان جيشاً من الموالين للنظام والمرتزقة ممّن لديهم مصلحة وجودية في سحق تظاهرات تغلب عليها أكثرية شيعية، لا تمتلك أيّ فرصة لكسب العسكر إلى صفّها. كما كان الجيش يحظى بمعاملة جيّدة من جانب النظام، ويتوقع تدخلاً من حلفاء البحرين الخارجيين لدعم إجراءاته.

من الواضح أنّ توقّع سلوك الجيوش تجاه الثورات، لم يكن على درجة واحدة من السهولة أو الصعوبة في جميع الحالات؛ نظراً لكثرة العوامل التي يُحتمل أن تؤثر فيه، ومع ذلك، فإنّ مقارنة هذا السؤال المهمّ بالطريقة الشاملة والمنهجية التي أفرحتها، تؤمّن أداة مفيدة للمعنيين بالسلوك المحتمل للقادة العسكريّين تجاه الثورات في المستقبل.

إنّ انفتاح ضباط الجيش - وخاصةً ذوي الرتب العليا - على الخارج، قد يصبح عاملاً يؤثر في سلوكهم تجاه الثورات. ففي الغالب، لا تقتصر الأهداف المضمرة والصريحة للدول التي تتعلّم ضباطاً أجنبياً في مؤسساتها التعليميّة، على تقديم التّدريب المهني؛ بل تجعلهم أيضاً يتشربون القيم السياسيّة لهذه الدول. برز ذلك على نحوٍ جليّ أثناء الحرب الباردة، عندما كان الضباط الأجنب يدرسون في الاتحاد السوفييتي أو الولايات المتّحدة الأميركيّة أو المملكة المتّحدة؛ إذ كان ينتظر من هؤلاء أن يصبحوا مؤيدين للدول المضيفة.

وفي عالم ما بعد الحرب الباردة بالخصوص، يتلقّى الضباط الأجنب الدارسون في المؤسسات العسكريّة للدول الديمقراطيّة تعليماً في العلاقات الديمقراطيّة بين المدنيّين والعسكر. فإذا ترك هذا التّعليم أثراً في رؤية الضباط للعالم، فرّما يصبحون أكثر ميلاً للتعاطف مع الثورات التي تهدف إلى إقامة حكمٍ ديمقراطيّ. ومع ذلك، فإنّ العلاقة بالخارج، تُعدّ عاملاً قليل الأثر في موقفهم من الثورات، ومن المستبعد أن يفوق أثر العوامل الأكثر أهميّة؛ كتعامل النظام مع القوّة المسلّحة، والانقسامات داخل النخب العسكريّة. وفي بعض الأحيان، قد تجعل الدّراسة في الخارج الضباط معادين للدولة المضيفة. ومن الأمثلة على ذلك: منغستو هيلام مريام الذي كان ضابطاً إثيوبياً واعدّاً، درس في الولايات المتّحدة سنّة أشهرٍ في عام ١٩٦٧. فقد نمت لدى هذا الضابط مشاعر معاديةٍ للأميركان، وأصبح بعد عشر سنواتٍ زعيماً للمجلس العسكري الشيوعي الحاكم ونظامه القاتل^(٢٠).

الخلاصة: أربعة سيناريوهات
(بعد فوات الأوان)

تقدم دراسة العوامل المذكورة أعلاه زاداً هاماً للمحلّلين، يسمح لهم بوضع توقّعاتٍ مدروسةٍ لمواقف الجيوش من الثورات المستقبلية، وللمال الثّهائي لهذه الثورات. صحيح أنّنا وصلنا إلى هذه النتائج بعد وقوع الثورات العربيّة، لكن بوسعنا أن نبين أنّ موقف الجيوش في بعض الثورات الأخيرة ليس بالمستغرب، وكذلك نتيجة الثورات نفسها.

18 Zoltan Barany, *Soldiers and Politics in Eastern Europe, 1945-1990* (London: Macmillan, 1993), pp. 155-159.

19 Fink, pp. 354-370; Mary P. Callahan, "Myanmar's Perpetual Junta", *New Left Review*, vol. 60 (November-December 2009), pp. 27-63.

17 Dawit Shifaw, *The Diary of Terror: Ethiopia 1974 to 1991* (Bloomington, IN: Trafford, 2012).